

فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي - برلين"

المجلد 1 . العدد الأول . مارس 2018

Regestration No. VR3373 - 6325 B

رئيس المركز الديمقراطي العربي
أ.عمار شرعان

الهيئة التحريرية للمجلة

رئيس التحرير:
دينا العشري

مدير التحرير:
عبيد إميجن (موريتانيا)
محمد عز الدين (مصر)

سكرتير تحرير:
أ. خالدة سالم بابكر (السودان)
أ. رشا العشري (مصر)

التنسيق والمراجعة:
أ. مصطفى فؤاد

تصميم الغلاف:
أ. كمال سند

الهيئة العلمية الاستشارية للمجلة

✍ **أ.د جمال السيد الضلع**
أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم السياسة والاقتصاد الأسبق بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ـ جامعة القاهرة (مصر).

✍ **أ.د بلهول نسيم**
أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية/ جامعة البليدة 02 (الجزائر)

✍ **أ.د. ريم موسى.**
استاذ العلوم السياسية وعميد كلية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية جامعة بحري (السودان)

✍ **د. مهدي دهب حسن دهب**
استاذ العلوم السياسية ـ رئيس قسم العلوم السياسية المشارك بجامعة افريقيا العالمية (السودان)

✍ **د. عبد الفتاح نعوم**
باحث في العلوم السياسية
جامعة محمد الخامس (الرباط)

✍ **د.عيسي عبدالحميد عبدالله صالح الخضري**
استاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ـ جامعة البحر الاحمر ـ (السودان)

✍ **د. محمد فاضل نعمة**
استاذ العلاقات الدولية – جامعة بابل (العراق)

✍ **د. محمد أدريس عبد العزيز**
رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة طبرق (ليبيا)

✍ **د. رامى عاشور/**
دكتور العلوم السياسية والأمن القومي وزميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا (مصر)

✍ **د. عبد السلام بشير خليفة**
دكتوراه في العلاقات الدولية ـ جامعة الزاوية (ليبيا)

✍ **د. محسن الندوي**
علوم سياسية وعلاقات دولية
رئيس المركز المغربي للابحاث والدراسات الاستراتيجية (المغرب)

«الموقف السوداني من أزمة مياه النيل و تأثيره على الأمن القومي المصري»

Sudanese Position on the Water Nile Crisis and Its impact« » on The Egyptian National Security

الباحثة : صفاء محمد محمد

طالبة ماجستير علوم سياسية – جامعة القاهرة

الملخص:

تتناول هذه الدراسة واحدة من الأزمات المائية التي كثيرا ما تؤرق العالم عامة وأفريقيا خاصة وذلك بسبب المخاوف الدائمة من اندلاع ما يُسمى بحروب المياه، هذه الأزمة هي أزمة مياه النيل التي بدأت تظهر بشكل صريح وعلني في العقد الأخير.

على الرغم من تعدد الأطراف في هذه الأزمة ولكن ظل التركيز على ثلاثة أطراف وهم دولة المنبع « إثيوبيا » ودولتي المصب « مصر و السودان». لذا تهدف الدراسة للتركيز على الموقف السوداني كأحد أطراف الأزمة ومن الدول المحورية فيها ودراسة أسباب تغير موقفها من سد النهضة مؤخرا و الذي اعتبر أحد النقط الخلافية بين مصر و السودان باعتبارهما دولتي مصب في مواجهة دولة المنبع و أخيرا سوف يتم التطرق إلى تأثير الموقف السوداني على الأمن القومي المصري.

الكلمات المفتاحية: أزمة مياه النيل، سد النهضة، العلاقات السودانية – الإثيوبية، العلاقات السودانية – المصرية

Abstract:

This paper is tackling one of the water crisis which is disturbing the world generally and Africa specifically since there are persistent fears from eruption of what so called "water wars". This crisis is Water Nile crisis which has begun to appear on the surface since the last decade.

In spite of the multitude of the parties in this crisis، but the focus is mainly on 3 parties which are Ethiopia "water producer state"، Egypt and Sudan "water consumers' states". Therefore، this paper is focusing on one of the parties which is the Sudanese state، that considered to be one of the central states affected by the Nile crisis، and try to understand the reasons for the change in the Sudanese position towards the renaissance dam recently and it has been one of the points of disagreements between Egypt and Sudan، finally، it will be tackled the impact of Sudanese position towards the dam on the National security of Egypt.

Keywords: Water Nile crisis، Renaissance dam، Sudanese- Egyptian relations – Sudanese-Ethiopian relations

المقدمة:

تتناول هذه الورقة البحثية واحدة من أهم الصراعات التي تؤرق الساحة الإقليمية الإفريقية و هو الصراع المائي في منطقة حوض النيل، حيث تتكون منطقة حوض النيل من دول المنبع (بوروندي – رواندا – اثيوبيا – كونغو الديمقراطية – أوغندا- إريتريا – كينيا – تنزانيا) و دول المصب (مصر – شمال السودان – جنوب السودان) .[1]

تمثل الصراع – فى بادئ الأمر – بين دول المنبع التي اتخذت موقف موحد إزاء دول المصب والتي بدورها قامت ببلورة موقف يعبر عن اتجاهاتها برفض الانتقاص من حقوقها المائية. تعددت العوامل التي أدت إلى ظهور الصراع بين دول المنبع ودول المصب علي السطح بعد أن كان كامنا. و يُعتبر من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم الصراع المائي في منطقة حوض النيل ما يلى :

أولاً: تشهد منطقة حوض النيل تزايد كبير في عدد السكان، حيث يقطن حوالي ٤٠٠ مليون نسمة فى منطقة حوض النيل . و من المتوقع أن بحلول عام ٢٠٥٠، سوف يتضاعف عدد السكان ما بين ٧٥٠ -٨٥٠ مليون نسمة و هذا سوف يؤدى إلى زيادة فى الطلب على المياه بشكل كبير[2]

ثانياً : ذكرت بعض الأبحاث أن هناك ٦ دول فى منطقة حوض النيل يُعتبرون من أفقر الدول فى العالم ، هذه المؤشرات تضع عبئاً على الموارد المائية و ذلك لأن من أجل إحداث طفرة تنموية فى هذه الدول الفقيرة ، هذا يتطلب استهلاك أكثر للمياه و هذا يعنى استمرار الصراع على الموارد المائية.[3]

ثالثاً: ينقسم دول حوض النيل إلى منتجين و مستهلكين للمياه، حيث أن اثيوبيا تساهم بنسبة ٨٥ ٪ من مياه النيل بينما هناك دول أخرى مثل مصر و التي تعتبر الأكثر استهلاكاً للمياه . إذن الصراع والتنافس يكمنان فى وجود احتياجات، مصالح و رؤى مختلفة بين الدول و عدم قدرتهم على الوصول إلى صيغة رؤية مشتركة في بعض الفترات.[4]

رابعاً : لا أحد يستطيع إنكار وجود ظاهرة تغير المناخ ، هذه الظاهرة التي أصبحت عبئاً ليس فقط على القارة الإفريقية و إنما على العالم أجمع ، حيث يصاحبها تغيرات بيئية حادة من جفاف في بعض المناطق أو سيول أو فيضانات فى بعض المناطق الأخرى ، و هذا يؤدى بالضرورة إلى صراع على الموارد المائية و الموارد الغذائية التى ترتبط ارتباطاً لصيقاً بالماء.[5]

خامساً : يتسم حوض نهر النيل بخصوصية تميزه عن باقي الأحواض ، تتمثل هذه الخصوصية في محدودية الموارد المائية التي تبقي فعلياً فى حوض نهر النيل ، حيث علي الرغم من استقبال الحوض لكميات كبيرة من الموارد المائية (حوالي ١٦٦٠ مليار متر مكعب) و لكن حوالي ٩٥ ٪ من هذه الكمية لا يصل لمجرى الحوض نتيجة عوامل مثل التسرب الأرضى و البخر و غيره. يضاعف هذه المشكلة من محدودية الموارد المائية و حدوث عجز مائي أمام الطلب المتزايد علي المياه .[6]

قد عجَلت كل هذه الأسباب سالفة الذكر بالإضافة إلى أسباب أخرى إلى نشوء الصراع المائي في حوض نهر النيل و إلى تفاقم أزمة سد النهضة التي أعلنت أثيوبيا نيتها عن بنائها في بدايات العقد السابق و لكن هذا الصراع كان كامناً حتى بدايات العقد الحالي و ظهرت أحد تجليات هذه الأزمة بتوقيع ٦ دول من حوض النيل عام ٢٠١٠ على الاتفاق الإطاري تبعتها دول أخرى ما عدا مصر و شمال و جنوب السودان حيث هذه الاتفاقية قد أسقطت الاعتراف بالحقوق التاريخية لدول المصب فى نهر النيل7 و الذى كان مثار نزاع بين دول المصب و المنبع.

المشكلة البحثية:

تدور إشكالية البحث حول واحدة من أهم الدول المحورية – بالنسبة لمصر باعتبار أن هناك تاريخ مشترك والجوار الجغرافي ومصالح اقتصادية و أمنية مشتركة – و هي السودان، حيث تعتبر السودان

طرفا هاما في ملف المفاوضات حول أزمة سد النهضة فهي أحد دول المصب و التي كانت تاريخياً معنية بشكل كبير بالمسألة المائية في الاتفاقيات التاريخية في حوض النيل. بالإضافة إلى موقع السد الذي يبعد فقط عن السودان بحوالي ٢٠ كم على الحدود السودانية – الإثيوبية.[8]

ومما لاشك فيه من وجود اتساق بين الموقف المصري و السوداني بخصوص هذا الملف الحيوي باعتبارهما دولتي مصب يُمثل دائما عاملا داعما و قويا بالنسبة إلى السياسة الخارجية المصرية، و لكن أُثير فى الآونة الأخيرة أن هناك تغيرا ملحوظا حول الموقف السوداني من سد النهضة. لذلك تحاول هذه الدراسة استجلاء مدى وجود تغير في الموقف السوداني من سد النهضة من عدمه ، بالإضافة إلى محاولة تحليل و تفسير هذا التغير في ضوء العلاقات المصرية –السودانية من جهة و العلاقات السودانية – الإثيوبية من جهة أخرى.

الأسئلة البحثية:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على عدة أسئلة بحثية والتي هي كالتالي:

- إلى أي مدى كان هناك اتساق بين الموقف السوداني والمصري خاصة في المفاوضات التي أُجريت تمهيدا لبناء سد النهضة مثل المفاوضات حول اتفاقية عتيبي؟

- إلى أي مدى حدث تغيرا في الموقف السوداني إزاء سد النهضة؟

- لماذا شهد الموقف السوداني هذا التغير إزاء هذا الملف؟

وما تأثير هذا الموقف السوداني على الأمن القومي المصري؟؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

تنبع أهمية الدراسة من كون أنها قضية لها تداعياتها على الساحة الدولية وتشغل بال الهيئات الرسمية وغير الرسمية السودانية والمصرية خاصة أن السودان تُعتبر أحد أعمدة الأمن الإقليمي للدولة المصرية.

أما بالنسبة لأهداف الدراسة ; تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات البحثية التي تم طرحها سابقا، بالإضافة إلى محاولة تحليل الموقف السوداني بأسلوب علمي منهج خاصة في إطار بيئة إقليمية و دولية تتسم بالتغير و التعقيد.

منهج الدراسة:

تعددت النظريات المفسرة للعلاقات الدولية خاصة أن هذه الدراسة تتمحور حول الموقف السوداني من سد النهضة والذي لا يمكن فصله عن العلاقات المصرية- السودانية من جهة والعلاقات السودانية – الإثيوبية من جهة أخرى. لذا انطلاقا من هذه المقدمة، لا نستطيع الاعتماد كلية في هذه الدراسة على نظرية واحدة وإنما سوف يتم التطرق إلى نظريتي الواقعية والليبرالية في تفسير الموقف السوداني من سد النهضة[9].

تدور النظرية الواقعية حول تنافس المصالح بين الدول وأن لا سبيل للدولة من أجل الحفاظ على مصالحها سوى استخدام القوة. بالإضافة إلى ما سبق، طبقا للنظرية الواقعية، تتسم العلاقات الدولية بالصراع من أجل تحقيق أكبر قدر من النفوذ مقارنة ببقية الدول وأن لا سبيل للتعاون بين الدول أو التوفيق بين مصالح البلاد.[10]

أما بالنسبة للنظرية لليبرالية، فهي على العكس، تتسم بنوع من المثالية التى تستهدف إيجاد عالم بشكل كامل يعتمد على التعاون بين الدول و خلق مصالح مشتركة بين الدول تجعل من الصعب شن حروب أو عداءات بين الدول و ذلك بسبب وجود ما يسمى بالاعتماد المتبادل[11]

يُعتبر مفهوم الاعتماد المتبادل من أهم المفاهيم التي تقوم عليها النظرية الليبرالية حيث هذا المفهوم يقوم على وجود مصالح اقتصادية وتجارية بين الدول[12]، هذه المصالح المتبادلة سوف تؤدى إلى انخفاض نسبة الصراع بين الدول، فالأمر لا يتوقف عند ذلك الحد، وإنما يمتد إلى وجود مصلحة مشتركة بين الدول، سوف يوّلد بالضرورة رغبة الدول المشتركة في رخاء وسلامة الدول الأخرى.[13]

لذا يمكن الاعتماد على هاتين النظريتين في تفسير الموقف السوداني حيث من جهة هناك النظرية الواقعية التي يمكن استخدامها في تفسير اختلاف المصالح السودانية والمصرية تجاه أزمة سد النهضة و لكن لا يمكن الاعتماد مطلقاً على النظرية الواقعية حيث الباحثة ترى أن هناك حدود لهذه النظرية بالتطبيق على الموقف السوداني وذلك لأن هناك العديد من العوامل تجعل من الصعب تطور اختلاف المصالح بين مصر والسودان تجاه قضية أزمة سد النهضة إلى صراع مسلح و ذلك لأن هناك التاريخ المشترك والموقع الجغرافي بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل تجعل من المحتم أن تصل الدولتان إلى نقطة مشتركة لحل خلافاتها و هذا ما ظهر تجلياته فى الفترة الأخيرة.

تقسيم الدراسة:

سوف يتم تناول فى الجزء الأول من الورقة البحثية الموقف السوداني إزاء الأزمة المائية خاصة في ظل المفاوضات التي حدثت بشأن الاتفاق الإطاري و التي قامت بتوقيعه معظم دول المنبع دون موافقة دولتي المصب. حيث في ظل هذه المفاوضات، قد تفجرت نقاط للخلاف بين دول المنبع و دولتى المصب خاصة فيما يتعلق بأدراج الحقوق التاريخية المكتسبة لدولتي المصب في نهر النيل و ادراج شرط الاخطار المسبق.

أما الجزء الثاني ، سوف يتم تناول تغير الموقف السوداني من سد النهضة و الذى تم في إطار أوسع من تغير في العلاقات الإثيوبية- السودانية من جهة و العلاقات المصرية – السودانية من جهة أخرى

أولا: الموقف السوداني خلال المفاوضات حول اتفاقية عتيبي:

كانت هناك نقاط خلافية خلال هذه المفاوضات بين دول المنبع ودول المصب خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات التاريخية وشرط الاخطار المسبق الذي سوف يتم تناوله تفصيليا

أ-الموقف السوداني من الاتفاقيات التاريخية المتعلقة بتنظيم نهر النيل:

اتسم الموقف السوداني باتساق مع الموقف المصري إزاء الأزمة المائية في حوض النيل لفترة كبيرة، حيث قامت السودان بتشكيل موقف موحد مع الجانب المصري إزاء دول المنبع بشكل عام وأثيوبيا بشكل خاص و ذلك فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالاتفاقيات التاريخية المرتبطة بتنظيم نهر النيل و فيما يخص شرط الإخطار المسبق[14] .

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات التاريخية التي تمسكت بها السودان – إلى جانب مصر – إزاء دول المنبع، فهناك اختلاف في الرؤي والآراء بشأن هذه الاتفاقيات بين دولتي المصب ودول المنبع. [12] فعلى سبيل المثال، تمسكت مصر والسودان بالاتفاقيات التاريخية مثل بروتوكول ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا التي تحظر عدم إقامة أي من المنشآت قد تؤثر علي تدفق النيل. يُضاف إلى ذلك، هناك اتفاقية ١٩٠٢التي تمنع الامبراطور الاثيوبي من إقامة أي من السدود علي النيل الأزرق. أيضاً تحتوى اتفاقية لندن ١٩٠٦ و اتفاقية روما ١٩٢٥ على نفس المضمون الذى يمنع من إقامة المنشآت على النيل [15].

أيضاً هناك اتفاقيتان تم توقيعهما بين مصر والسودان هما اتفاقية ١٩٢٩ واتفاقية ١٩٥٩. بالنسبة لاتفاقية ١٩٥٩، تم الاتفاق وفقاً لها على توزيع الحصص المائية بما يساوى ٥٥أ5 مليار متر مكعب لمصر و١٨أ5 مليار متر مكعب للسودان سنوياً على حد سواء[16].

إن تمسُك مصر والسودان بهذه الاتفاقيات التاريخية سالفة الذكر تأتى انطلاقاً من تأكيدهما على مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات خاصة المعاهدات التي تتضمن التزامات دولية ذات طبيعة اتفاقية، أي أنها معاهدات ترتبط باستغلال الأنهار الدولية واستغلال الممرات المائية مثل المضايق والخلجان وغيرها لتنظيم شئون الملاحة. يجوز لهذه النوعية من المعاهدات أن يتم الخلافة فيها و توارثها من الدولة السلف إلى الدولة الخلف وفقاً للقانون الدولي و لا يجوز لأي دولة أن يتحلل أو يتبرأ منها [17].

نضيف على ذلك، إن تأكيد مصر و السودان على الاتفاقيات التاريخية – ليس فقط وفقاً لمبدأ التوارث الدولي للمعاهدات – و لكن أيضاً وفقاً « لمبدأ الحق التاريخي المكتسب » [18]؛ ينص هذا المبدأ علي حق الدولة في الحصة المائية التي انتفعت بها لفترة طويلة، و قد قامت علي هذه الحصة نشأة الدولة و حضارتها و لم تعترض دولة أخرى علي انتفاع دولة ما لحصتها المائية ، إذن كل هذه الظروف قد أدت بمصر و السودان أن يكون لهم حقوق طبيعية و تاريخية في نهر النيل، و قد أقر الفقه الدولي هذا المبدأ.[19]

بعد أن تم توضيح الموقف الذى اتخذه السودان اتجاه الأزمة المائية خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات التاريخية و الذي كان متجانساً بشكل كبير مع الموقف المصري، هناك ضرورة لتوضيح التحدي التي واجهتها دولتي المصب من دول المنبع التي رفضت بشدة الاتفاقيات التاريخية انطلاقاً من كون هذه الاتفاقيات استعمارية التي تم إبرامها و لم تكن الدول الإفريقية التي استقلت فيما بعد شريكة فيها ، لذا طالبت هذه الدول بوضع اتفاقيات جديدة تحل محل الاتفاقيات القديمة لإعادة توزيع الحصص المائية بين دول حوض النيل[20].

ب-الموقف السوداني من شرط الاخطار المسبق:

يُعتبر شرط الإخطار المسبق أحد الشروط التي أثارت حفيظة دول المنبع من دولتي المصب وأثارت نوعاً من التوتر بشأن مدى ضرورة ادراجها في الاتفاق الاطارى من عدمه. في حين تمسكت مصر والسودان بمبدأ الإخطار المسبق، حيث عندما تقوم أي دولة في حوض النيل سواء بصورة فردية أو جماعية بأي مشروع أو منشأة علي النيل، فعليها أن تُخبر و تتشاور مع دولتي المصب قبل أن تبدأ في أي إجراءات وإقامه منشآت.[21]

إن تمسك مصر والسودان بهذا الشرط انطلاقاً من الاتفاقيات التاريخية السابقة التي نصت على ضرورة إخطار دول المصب قبل الشروع فى أي اجراءات على نهر النيل مثل اتفاقية ١٩٢٩ و اتفاقية ١٩٥٩. يُضاف إلى ما سبق، إن الفقه و العرف الدوليين و مصادر القانون الدولي العام للمياه كلهم يتضمنوا

ضروة تطبيق مبدأ شرط الإخطار و مبدأ «عدم التسبب في ضرر» عند إقامة مشروعات مائية [22]، على سبيل المثال قد أكَدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧على وجوب دول المنبع لإخطار دول المصب قبل إقامة أى مشروعات مائية. في المقابل، رفضت دول المنبع التقيد بشرط الإخطار المسبق و ذلك لأنها ترى أن هذا الشرط ينتقص من سيادتها و من حرية حركتها ، كما يعيقها عن إقامة المشروعات التنموية التى تطمح لها.[23]

إذن يظهر من العرض السابق للموقف السوداني – تجاه الاتفاقيات التاريخية لتنظيم شئون نهر النيل و ادراج شرط الاخطار المسبق خاصة في ظل المفاوضات التي حدثت بين دول حوض في ظل تفاقم أزمة سد النهضة – أنه كان موقفاً متجانساً و متسقاً بشكل كبير مع الموقف المصري في مواجهة دول المنبع، و كانت دولتي المصب يشكلون كتلة واحدة لعرض مطالبهم على دول المنبع. و أخيراً ، مما لا شك فيه أن الموقف السوداني كان يشكل عاملاً داعماً للأمن القومي المصري باعتبار أن السودان الجارة الجنوبية لمصر و التي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من أمنها القومي. ولكن في السنوات الأخيرة لوحظ تغيراً على الموقف السوداني إزاء سد النهضة وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في الجزء القادم[24].

ثانيا : التغير في الموقف السوداني إزاء أزمة سد النهضة :

انتابت فترات من التوتر على العلاقات المصرية – السودانية ، حيث هذا التوتر غالباً كان ينتج نتيجة أزمة حلايب و شاتين و لكن لاحقاً حدث توتر نتيجة الأزمة المائية في حوض النيل بينهما و بدأ يظهر تجليات هذا التوتر فى نهاية عام ٢٠١٣ من خلال حدوث تغير في الخطاب الرسمي السوداني .فمثلا ، ألقى الرئيس السوداني عمر البشير خطاباً يؤيد فيه إقامة سد النهضة فى شهر ديسمبر عام ٢٠١٤ قائلاً « ساندنا سد النهضة لقناعتنا الراسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم بما فيها مصرو سنعمل عبر اللجنة الثلاثية الدولية لتقييم سد النهضة يداً بيد لما فيه مصلحة شعوب المنطقة «[25]. لم يكن التوتر يقتصر فقط على الملف المائي أو أزمة حلايب و شاتين و لكن امتد الأمر إلى وجود اتهامات متبادلة بين الطرفين حيث شمال السودان اتهمت مصر بدعمها للمعارضة السودانية و جنوب السودان[26]. و على الجانب الآخر، أشارت بعض الآراء إلى عدم ارتياح مصر لاستضافة أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى تقارب السودان من قطر[27]. و بلغ ذروة التوتر في العلاقات بين البلدين عندما استدعت السودان سفيرها في القاهرة للتشاور[28]. أما بالنسبة لتوتر العلاقات بين البلدين، فهي ليست مستحدثة، فطبقا للدكتورة أماني الطويل أن هذه العلاقات « لم تخرج من نفق الوضع المأزم طوال تاريخها ، و هي تقدم نموذجا فريدا من المد و الجزر في حركة دائرية تأبى أن تتقدم إلى الأمام «[29]

يُضاف إلى ذلك ، فقد ظهر أحد تجليات التغير عندما أبدت السودان و أثيوبيا تحفظهما على التقرير الاستهلالي الذى أعده أحد المكاتب الاستشارية حول التأثيرات المحتملة لسد النهضة على عكس مصر التى أبدت موافقتها على هذا التقرير . وهذا يقودنا إلى أسباب تغير الموقف السوداني اتجاه سد النهضة – التي شأنها شأن أى دولة لها مصالحها المحددة خاصة أن السد أصبح أمراً واقعا - حيث سوف تستفاد بشكل كبير من الطاقة التي سوف يتم توليدها من سد النهضة . أيضا، ترى السودان أن سد النهضة سوف يحميها من خطر الفيضانات التي لا طالما كانت تُغرق أراض كثيرة فيها.[30] لكن أيضا يُعتبر تغير موقف السودان من سد النهضة جزءاً لا يتجزأ من تقارب سوداني – أثيوبي يحدث على نطاق أوسع وهذا ما سوف يتم استيضاحه.

تمثل التقارب السوداني – الإثيوبي من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الأثيوبي للسودان خلال أغسطس عام ٢٠١٧ ، و قد أكّد قيادات البلدين خلال هذه الزيارة على سعيهم للارتقاء بالعلاقات الثنائية بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين. هذه الزيارة قد سبقها زيارة الرئيس السوداني عمر البشير لأثيوبيا في الربع الأول من عام ٢٠١٧ و الذى أكَد فيها أن الأمن الإثيوبي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي السوداني ، أيضاً قام الطرفان بعقد العديد من الاتفاقيات و من بينها ربط كهرباء سد النهضة بالسودان و اتفاقيات تتعلق بمجالات مثل الاتصالات و الطرق البرية و الموانئ البحرية بالإضافة إلى اتفاقيات ترسيم حدود[31]. إذن يظهر من كل ما سبق التقارب السوداني – الإثيوبي من جهة و التوتر الذى حدث بين مصر و السودان من جهة أخرى و الذى مما لا شك فيه أثَر على الملف المائي و على أزمة سد النهضة . حيث من مصلحة السودان أن تستفيد من السد بعد أن أصبح أمراً واقعاً و أن تتعامل مع الموقف باعتباره «الكل رابح» win –win situation أى أن تحاول السودان أن تحصل على منافع جراء بناء هذا السد.

مما لا شك فيه أن موقف السودان من أزمة سد النهضة بشكل خاص و التقارب السوداني – الإثيوبي بشكل عام سوف يكون له تأثيره على الأمن القومي المصري. حيث كما يقول أحد الباحثين «الأمر اللافت أنه بدلا من أن يكون ملف سد النهضة دافعاً نحو توطيد العلاقات المصرية السودانية، في ظل الخطر، الذي يمكن أن يصيب البلدين من وراء تدشينه باعتبارهما دولتي مصب نهر النيل، فإن الأمور توترت بين البلدين، ولم تكن هناك رؤية مشتركة لمدى تأثير السد على البلدين، بل وظهرت الخلافات بين البلدين إلى العلن، وهو ما يصب بالطبع في صالح الجانب الإثيوبي ويزيد من قوة موقفه «[32]

لا أحد يستطيع إنكار أن على الرغم من توتر العلاقات بين الدولتين ، سرعان ما تبدأ محاولات لاحتواء الأزمة نتيجة الجوار الجغرافي و التاريخ المشترك بين مصر و السودان حيث الأمن القومي السوداني جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري و الذى ليس من مصلحتها أن تتواجد أثيوبيا كحليف للسودان و أن تحل محل مصر التي تُعتبر الحليف التقليدي للسودان. و بالفعل بدأ ظهور في الآونة الأخيرة انفراج لأزمة العلاقات السودانية – المصرية و ذلك من خلال طمأنة من الجانب المصري بعدم التدخل فى الشئون الداخلية السودانية و الأثيوبية و عدم نية مصر بالدخول في حرب ضدهما.[26] يُضاف إلى ذلك ، انعقاد القمة الثلاثية في أديس أبابا بأثيوبيا بين الرئيس السوداني و المصري و رئيس الوزراء الأثيوبي و ما تلاه من انعقاد الاجتماع الرباعي بين وزراء خارجية مصر و السودان و رؤساء أجهزة مخابرات الدولتين ، هذا الاجتماع أَكَد على ضرورة الالتزام بعدم إحداث ضرر بمصالحهما المشتركة و أمنهما القومي بما فيها عدم دخول طرف فى علاقات دولية مع أطراف إقليمية أو دولية قد يكون له تأثير سلبى على الطرف الآخر[33]وأخيرا منع التراشق الإعلامي ورفض أي صور للتناول الإعلامي المسيء للشعبين أو القيادتين.[34] إذن يظهر من هذا الاجتماع أن هناك محاولات لحل النقاط الخلافية بين الدولتين بما فيها ملف سد النهضة خاصة أنها من أهم الملفات التي تُطرح في العلاقات بين الدولتين . لكن لا يمكن الجزم على نهاية التوتر فى العلاقات المصرية – السودانية و الدليل على ذلك هو عقد اجتماع إعلان المبادئ عام 2015 بين الرؤساء المصري و السوداني و رئيس الوزراء الأثيوبي و لكن تبع هذا الاجتماع توتر في العلاقات و جمود في المفاوضات حول سد النهضة .

الخاتمة :

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في إلقائها للضوء على الموقف السوداني تجاه أزمة مياه نهر النيل حيث السودان تُعتبر من أهم الدول التي تُعتبر من أحد أسس الحفاظ على الأمن القومي المصري . فعلى الرغم من أن العلاقات المصرية – السودانية تشهد نوعاً من التوترات خلال فترات مختلفة ، و لكن هذا لا ينفى أن هناك تاريخ و مصير مشترك بين هاتين الدولتين تجعلهما قادرتان على تجاوز الفترات العصيبة لما بينهما من مصالح مشتركة و مصالح أمنية و اقتصادية متبادلة ، و هنا يجب الإشارة إلى أن المصالح الاقتصادية و التجارية بين البلدين لازالت دون المستوى رغم الجوار الجغرافي و العلاقات السياسية [1] و لذلك ترى الباحثة أن أحد وسائل تقليل حدة التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدية هي خلق منفعة مشتركة و مصالح اقتصادية ضخمة تجعل تكلفة الصراع بين الدولتين غاليا.

1

ظهر خلال هذه الورقة البحثية كيف أن السودان لفترة كبيرة موقفاً متجانساً ومتسقاً مع الموقف المصري تجاه دول المنبع في حوض النيل في ظل المفاوضات التي جرت بين دول المنبع ودول المصب لمنع دول المنبع من إقامة أي منشآت على نهر النيل. ولكن انتهى الأمر بأن السد أصبح أمراً واقعاً وتم توقيع الاتفاق الإطارى من معظم دول حوض النيل.

ولكن شهدت العلاقات بين السودانية – المصرية توتراً ملحوظاً وفي نفس الوقت حدث تقارب بين السودان و إثيوبيا فى الكثير من المجالات، أدى إلى تغيير موقف السودان إزاء سد النهضة الإثيوبي. هذا التغير فى موقف السودان لا يُفسر فقط في إطار التقارب السوداني – الإثيوبي ولكن أيضاً يُفسر فى إطار أن سد النهضة أصبح أمراً لا مفراً منه وأن من مصلحة السودان الخروج بمنافع جراء إنشائه على الرغم من احتمالية وجود أضرار له.

في النهاية، لا أحد يستطيع إنكار أن التقارب الإثيوبي – السوداني سوف يكون له تأثيراً على الأمن القومي المصري الذى يعتبر السودان له أهمية حيوية و كبرى بالنسبة إليه، حيث ليست من مصلحة مصر أن يكون لإثيوبيا دوراً هاماً في شمال السودان. لذا من المتوقع أن البلدان سوف يستطيعان تجاوز الأزمة وتجاوز كافة الملفات العالقة فيما بينهما خاصة مع إدراك مصر أهمية السودان بالنسبة لأمنها.

قائمة المراجع :

(1)Yohannes، Keren & Yohannes، Okbazghi، **"Turmoil in the Nile River Basin: Back to the future**? "، Journal of Asian and African Studies، 2012، p.195، retrieved from: http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0021909612447175 (Accessed on October 11، 2017)

(2) **Ibid**، p.196

(3) **Ibid**، p.196

(4)**Ibid**، p.195

(5) محمد سالمان ، « مصر و أزمة مياه النيل (آفاق الصراع و التعاون) « ، دار الشروق ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣٧

(6) المرجع السابق ، ص ٢١

(7) بلال المصرى ، « أزمة العلاقات المصرية – السودانية « ، المركز الديمقراطى العربى ، إبريل ٢٠١٧ ، الفقرة الأولى تحت عنوان مياه النيل

(8) **"Sharing The Nile (Water Politics"** The Economist January 16 2016 paragraph no.10 retrieved from: https://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21688360-largest-hydroelectric-project-africa-has-so-far-produced-only-discord-egypt (Accessed on October 10 2017)

(9) جاك دونلى (محمد صفار: مترجم) ، « الواقعية فى نظريات العلاقات الدولية « ، القاهرة : المركز القومى للترجمة ، 2014 ،صص ٥١-٥٣ ،ص ٦٠

(10) المرجع السابق ، ص ٩٢

(11) المرجع السابق ، ص ١٠٣ -١٠٤

(12) محمد سالمان ، مرجع سابق ، ص 199

(13) عماد حمدى ، « الموقف التفاوضى المصرى فى أزمة سد النهضة ...التحديات و الخيارات «، السياسة الدولية ، ١٠ يناير ٢٠١٦ ، الفقرات ١٤ -١٧

(14) المرجع السابق ، الفقرات ١٩ - ٢١

(15) محمد سالمان ، « مصر و أزمة مياه النيل (آفاق الصراع و التعاون) « ، دار الشروق ، ٢٠١٢ « ، ص ٢٤١، ص ٢٤٥

(16) المرجع السابق ، ص ٢٥٢

(17) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، ص٢٦٢

(18) المرجع السابق ، ص ٣٨٨

(19) المرجع السابق ، ص ص ٣٨٩ -٣٩٠ ، ص ص ٤٠٤ -٤٠٥

(20) بلال المصرى ، « أزمة العلاقات المصرية – السودانية « ، المركز الديمقراطى العربى ، إبريل ٢٠١٧ ، الفقرة الأولى تحت عنوان مياه النيل

(21) المرجع السابق ، الفقرة الأولى تحت عنوان مياه النيل

(22) ما السبب وراء توتر العلاقات المصرية – السودانية ؟» ،BBC عربى ، ١٨ إبريل ٢٠١٧ ، الفقرات ٥-٧

(23) محمد عبده حسنين ،» حدود التوتر المصرى –السودانى « ، الشرق الأوسط ، العدد١٤٢٩٨ ، ٢٠ يناير٢٠١٨ ، الفقرة 2

(24) المرجع السابق ، الفقرة 4

(25) المرجع السابق ، الفقرة 8

(26) **"Sharing The Nile (Water Politics"** The Economist January 16 2016 paragraph no.10 -11 retrieved from: https://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21688360-largest-hydroelectric-project-africa-has-so-far-produced-only-discord-egypt (Accessed on October 10 2017)

(27) "Ethiopia Sudan to transform all round relations " Ethiopian News Agency August 18 2017 paragraph no.1 retrieved from: http://www.ena.gov.et/en/index.php/politics/item/3603-ethiopia-sudan-to-transform-all-round-relations (Accessed on October 13 2017)

(28) أحمد سمير ، « حرارة استقبال البشير فى إثيوبيا بخرت التنسيق مع مصر ... النهضة يضخ للخرطوم 500 جيجاوات و الأمن عنوان الزيارة» ، جريدة الأهرام ،٥ إبريل ٢٠١٧ ،الفقرة الأولى، متاح على الرابط التالى : http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/1/70/1430415.aspx (١٣ أكتوبر ٢٠١٧)

(29) محمد الباجى ، «التقارب السودانى الإثيوبى :خارطة تحالفات إقليمية تتشكل « ،المركز المصرى للدراسات و الأبحاث الاستراتيجية ، ٢١ أغسطس ٢٠١٧ ، الفقرة 1 ، الفقرة 4، متاح على الرابط التالى : http://efsregypt.org/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%af%d8%a7%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ab%d9%8a%d9%88%d8%a8%d9%8a-%d8%ae%d8%a7%d8%b1%d8%b7%d8%a9-%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d9%84/ (١٣ أكتوبر ٢٠١٧)

(30) محمد عبده حسنين ،» حدود التوتر المصرى –السودانى « ، الشرق الأوسط ، العدد١٤٢٩٨ ، ٢٠ يناير٢٠١٨ الفقرة 13 ، متاح على الرابط التالى :
https://aawsat.com/home/article/1148641/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A (١١فبراير ٢٠١٨)

(31) Associated press" Egypt's leader seeks to defuse tension with Sudan Ethiopia " Fox News paragraph 1 retrieved from: http://www.foxnews.com/world/2018/01/15/egypts-leader-seeks-to-defuse-tension-with-sudan-ethiopia.html (Accessed at February 12 2018)

(32) محمد العجرودى ، «مصر و السودان يؤكدان التزامهما بعدم الاضرار بالمصالح المشتركة و الأمن القومى» جريدة

الأهرام ، العدد ٤٧٩١٢ ، 9 فبراير ،٢٠١٨، الفقرة 2

المرجع السابق ،» استشراف آفاق اللتعاون و تصحيح التناول الإعلامى» جريدة الأهرام ، الفقرة ٤ (33)

مصر و السودان علاقات راسخة يكتنفها الشد و الجذب « ، مركز البديل للتخطيط و الدراسات الاستراتيجية » (34) » ، ٢٦ يوليو ، ٢٠١٧ ،الفقرة الأولى بعنوان « الاستثمارات المشتركة بين مصر و السودان

https://elbadil-pss.org/2017/07/26/%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%af%d8%a7%d9%86-%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%a7%d8%aa-%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%ae%d8%a9-%d9%8a%d9%83%d8%aa%d9%86%d9%81%d9%87%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%b4/ (١٤ فبراير ٢٠١٨)